

.توازن سوق السلع والخدمات أو توازن سوق الأموال المعدّة للقرض: (Marché des fonds prêtables).

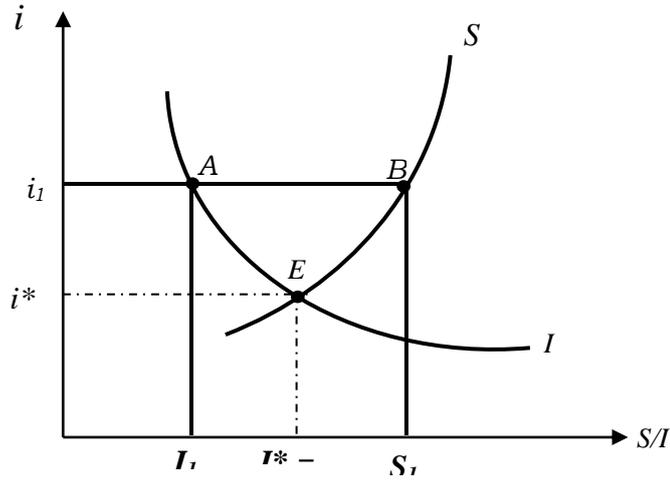
طبقا للتحليل الكلاسيكي فيما يخص توازن سوق السلع والخدمات يقوم الأفراد أولا بتحديد ما يريدون ادخاره نظرا لمعدل الفائدة السائد، وما تبقي من الدخل ينفق في السلع والخدمات الاستهلاكية:

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C$$

وهكذا يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الدائي الادخار والاستثمار.

$$\left. \begin{array}{l} I = I(i) \\ S = S(i) \end{array} \right\} I(i) = S(i)$$

وبالتالي تصبح مشكلة توازن سوق السلع والخدمات مشكلة توازن سوق الأموال المعدّة للقرض، أي يتم التوازن عندما يتساوى عرض الادخار (الطلب على الأصول ذات المردود) مع الطلب الاستثمار (عرض الأصول ذات المردود)، ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كإيلي:



نلاحظ أنه عند نقطة تقاطع المنحنيين الممثلين لدائي الادخار والاستثمار (E) يتحدد حجما التوازن لكل من (S*) و (I*)، ويتحدد في نفس الوقت معدل الفائدة الذي يضمن التوازن (i*).

نفترض ارتفاع معدل الفائدة إلى (i_I) فإنّ الطلب على الاستثمار ينقص (I_I)، وفي نفس الوقت يزيد عرض الادخار (S_I)، وهذا الوضع من شأنه أن يؤدي بالمُدخرين إلى قبول معدل فائدة أقل من (i_I) فيرتفع الطلب على الاستثمار، وهكذا ينطلق كل من الادخار والاستثمار نحو مستوى توازنهما عند النقطة (E).

إذا كان الادخار إنقاصا للطلب الحالي على السلع والخدمات الاستهلاكية، فالاستثمار ما هو إلاّ الطلب على السلع والخدمات الاستثمارية، وهذا يعني أنّ الادخار ما هو إلاّ شكل من أشكال الإنفاق، وهو الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية، من هذا نستنتج أنّ قيام الأفراد بالادخار لا يعني في أي حال من الأحوال إنقاص في الطلب الكلي، إذا تساوى الاستثمار بالادخار فإنّ الطلب الكلي يساوي مع العرض الكلي.

$$Y = S + C \quad \text{الدخل الكلي أو الانتاج الكلي:}$$

$$D = C + I \quad \text{الطلب الكلي:}$$

$$S = I \quad \text{التوازن عند:}$$

$$D = Y$$

$$Y = C + I$$